

عند الاستقلال، ورثت الدولة الجزائرية مهام جسيمة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و بالنظر إلى الإمكانيات الضعيفة لرأس المال الخاص و التوجه السياسي و الإيديولوجي الذي تبنته الدولة آنذاك ، أضطلعت هذه الأخيرة بالمهام التقليدية لها إلى جانب المهام الإقتصادية (التنمية الإقتصادية) و العديد من المهام الإجتماعية (القضاء و لو جزئيا على البطالة و الفقر) ، و لقد تجسدت هذه المهام في إستراتيجية التنمية التي بدأ تطبيقها منذ سنة 1966.

هذه الإستراتيجية و إن سمحت بتحقيق العديد من أهدافها إلا أنها لم تستطع معالجة العديد من المشاكل المرتبطة بتزايد الإحتياجات و تنوعها على كل المستويات ضف إلى ذلك تعقد مهمة تسيير المنظمات و المرافق التابعة للدولة ، مما انعكس على مردودية هذه المنظمات مقارنة بالموارد المخصصة لها .

كل هذا دفع إلى إعتداد التحول إلى إقتصاد السوق منذ بداية التسعينات ليضطلع رأس المال الخاص بمهام التنمية الإقتصادية ، و تنفرغ الدولة بمختلف هيكلها و منظماتها إلى أداء دورها بأكثر فعالية في المجالات التي تعتبر تقليديا من مهامها (الإدارة المركزية و المحلية الصحة، التعليم، الدفاع، و النشاطات الثقافية... إلخ)، إلا أن تخلي الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي بصفتها التجارية، لا يفيد بساطة باقي المهمات بل على العكس من ذلك بات من اللازم رفع مستوى الخدمات العمومية فيما هو متاح من الموارد، و من أجل ذلك إنصبت الجهود الإصلاحية على العملية التسييرية في القطاع العمومي.

إن هذا الإتجاه لا يمثل إستثناءا خاصا بالجزائر، بل إن السعي إلى تفعيل التسيير العمومي أصبح أحد أولويات كل الدول المتقدمة منها و المتخلفة. فإذا كان التسيير في المنظمات الإقتصادية واضح المعالم أو القواعد التي تحكمه فإن للتسيير العمومي خصوصيات ترتبط بطبيعة المنظمات أو المرافق و مالها من مهام و أدوار مشتقة من مهام الدولة، إذ يستمد خصوصيته من ضرورة بلوغ أهداف المنظمات العمومية في ظل مالها من مهام ذات طبيعة إجتماعية و إقتصادية و غيرها.

في هذا السياق إهتمت النظرية الإقتصادية بكيفيات ترشيد إنفاق الدولة على مختلف مهامها من خلال تطبيق العديد من الطرق (تحليل التكلفة و المنفعة

(La Rationalisation Analyse Coûts -Avantages) ، ترشيد اختيارات الميزانية (Des Choix Budgétaires) ، غير أن هذه الطرق أصبحت غير كافية مع تطور الممارسة و تنوع أدوار الدولة، لهذا توسع الإهتمام منذ منتصف السبعينات إلى إسقاط ميكنزمات السوق على مجالات النشاط العمومي و الممارسات التسييرية إنطلاقا من فعاليتها في المنظمات الإقتصادية ، حيث ظهرت مساهمات و نظريات متعلقة بدور الدولة في الحياة الإقتصادية كنظرية الإختيارات العمومية و فكرة تقليص الضبط الإقتصادي وقد أدت النظريات و الأفكار المستحدثة إلى إضفاء تغييرات على أساليب تسيير المنظمات العمومية حيث مثلت هذه التغييرات الأسس الأولى التي بني عليها ما يعرف بـ **التسيير العمومي الجديد (La Nouvelle Gestion Publique)**، الذي عرف تنظيرا و تطبيقا متباينا لا سيما في الدول الأنجلوساكسونية ، التي اهتمت بإضفاء طابع الكفاءة و الفعالية على تسيير المنظمات العمومية.

إشكالية البحث:

يقوم التسيير العمومي الجديد على نظرة و منهجية جديدة لتحديد مدى فعالية عملية تسيير المنظمات العمومية، من خلال ضرورة الإهتمام أكثر بعملية تقييم النتائج المحققة و طرق قياسها أي النظر إلى تسيير المنظمات العمومية بمنظور تسيير المنظمات الخاصة من حيث مبدأ معالجة المدخلات و المخرجات بإضفاء الطابع الكمي على مختلف العمليات و المقارنة بينها بصورة تسمح بتفعيل آداءها و تحقيق أقصى مستوى ممكن من التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في مختلف القطاعات .

و يعتبر التعليم العالي من أهم القطاعات العمومية، لما له من أهمية في التأثير بصورة مباشرة و غير مباشرة على الأداء الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع و كذلك على اعتبار أن هذا القطاع يستحوذ على إمكانيات و موارد ضخمة من الجانبين المادي و البشري. في هذا السياق تتميز الجامعة الجزائرية – بعد أكثر من أربعين سنة من الإستقلال- بمساهمتها في تكوين الآلاف من الإطارات إستجابة لإحتياجات الإقتصاد الوطني.

و على غرار الدول الأخرى فإن تسيير الجامعة الجزائرية يقترن بمجموعة من المعطيات المتعارضة منها:

- تعاضم و تزايد عدد الطلبة كل سنة.
 - ضرورة تكيف الجامعة مع متطلبات المجتمع المتغيرة بإستمرار، و كذا مع المنظومة العالمية بمختلف تحولاتها الجديدة التي من بينها إعتقاد إقتصاد السوق و الإنفتاح على السوق الدولية، العولمة... إلخ .
 - ضرورة تحقيق الرشادة في إستخدام موارد الدولة المخصصة لهذا القطاع .
- بناءا على ما تقدم ، تم وضع بعض الأسئلة الجزئية يتم من خلال محاولة الإجابة عليها ، الوصول إلى هدف الدراسة الذي يقوم على معرفة ميكانيزمات التسيير العمومي الجديد و مدى مساهمته في تحقيق كفاءة و فعالية المنظمات العمومية بصورة عامة و الجامعة على وجه الخصوص ، تتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:
- هل الموارد المخصصة للجامعة كافية لتغطية متطلبات هذه الأخيرة بمختلف هياكلها و ما هي كيفية التحقق من ذلك؟.
 - ما هي التحولات التي تم إدخالها على تسيير الجامعة؟.
 - ما هي الأهداف (الجديدة) التي يجب بلوغها؟
- من خلال التساؤلات السابقة يمكننا حصر الإشكالية الأساسية للبحث في:
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسيير العمومي الجديد في تحسين تسيير الجامعة و تحقيق أهدافها؟.**

و هو ما سنحاول دراسته و الإجابة عليه من خلال دراسة حالة جامعة محمد خيضر – بسكرة - التي كغيرها من جامعات الوطن تسعى لتطبيق التغيرات الجديدة و الإصلاحات الجاري العمل بها في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي و تسيير الجامعة .

فرضيات البحث:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه، و بهدف الإجابة على التساؤلات السابقة إرتكزت الفرضيات الأساسية لهذا البحث فيما يلي:

1. مهما كانت أهمية المقاربة الجديدة للتسيير العمومي فإنها حتما ذات أثر إيجابي لأنها تساعد في اعتماد الأنماط العالمية مما يسهل إندماج الإقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته بما فيها التعليم العالي في الإقتصاد العالمي، فضلا عن أهميتها في تحسين العملية التسييرية من خلال تجارب الدول الأخرى (بريطانيا، كندا، فرنسا... إلخ).
2. الفجوة بين الإحتياجات و الموارد المخصصة للجامعة الجزائرية قد تبدو كبيرة و لكن غياب رشادة إستعمال الموارد يفسر جزءا من هذه الفجوة.

أسباب إختيار البحث:

- يعود إختيار البحث لعدة إعتبرات تتمثل في:
- إقتران الموضوع بالإصلاحات المتعلقة بقطاع التعليم العالي في الجزائر و التي من بينها إتباع نظام LMD.
 - أهمية تطبيق التسيير العمومي الحديث في مجال التعليم العالي و الرغبة في الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي كانت لها المبادرة في العمل على تحسين تسيير منظماتها العمومية من خلال اعتماد تطبيق التسيير العمومي الجديد.
 - أفاق البحث التي يتضمنها موضوع التسيير العمومي.

المنهج المقترح للبحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث و تحليل أبعاده و معطياته ستتم الدراسة وفقا للمنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، لأنه يقوم على تصوير النتائج التي تم التوصل إليها و ذلك بالإعتماد على البيانات و المعلومات الرقمية المستقاة من مصادر متعددة يمكن تحليلها و تفسيرها بغرض الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الباحث و المشكلة التي يدرسها¹ و هو ما سنحاول الوصول إليه من خلال عرض و تحليل بعض من معطيات التعليم العالي بالجزائر بصورة عامة و جامعة بسكرة خاصة و قد إعتمدنا على مجموعة من المصادر تتمثل في:

¹ رجاء وحيد دويدري : " البحث العلث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية "، دار الفكر ، دمشق ، 2000، ص 183.

- الكتب المخصصة للتسيير، و مجالات و دوريات، بحوث علمية متخصصة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، دراسات حول التعليم العالي ، بعض دراسات منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية(OCDE) لا سيما تجارب الدول الرائدة في مجال تطبيق التسيير العمومي الجديد.

محتوى البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول ، تناول **الفصل الأول** منها عرض لأهم معالم القطاع العمومي ما تعلق منها بالخدمة العمومية ، منظمات تقديم هذه الخدمة و المتمثلة في المنظمات العمومية ، و قد تم كذلك في هذا الفصل توضيح ماهية التسيير العمومي بمختلف وظائفه و الفرق بين الإدارة العامة و إدارة الأعمال ، ثم تطرقنا إلى موضوع البيروقراطية و علاقته بالتسيير العمومي .

أما **الفصل الثاني** فقد تناول التسيير العمومي الجديد، و أهم العوامل التي أدت إلى ظهوره عبر محاولات تحسين التسيير في القطاع العمومي، و ذلك من خلال تطرقنا لماهية التسيير العمومي الجديد، مفهومه، مبادئه و أهم المساهمات النظرية فيه وكذا أبرز تجارب تكريس مبادئ هذا الإتجاه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و فرنسا.

وتطرقنا في **الفصل الثالث** إلى أحد قطاعات تقديم الخدمة العمومية و المتمثل في قطاع التعليم العالي، وذلك من خلال توضيح أهم أبعاد هذا القطاع بصورة عامة لا سيما الجامعة التي تعتبر المنظمة الأساسية في هذا القطاع، لنحاول في الأخير تقديم واقع تطور قطاع التعليم العالي ، أهم مؤثراته و إصلاحاته في الجزائر.

أما **الفصل الرابع** الذي يمثل دراسة ميدانية تهدف إلى محاولة التعرف على آلية تسيير الجامعة فيما يتعلق أساسا بالموارد المالي، و ذلك بأخذ جامعة محمد خيضر – بسكرة - كدراسة حالة، باعتبارها منظمة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي ، تسعى إلى بلوغ فعالية في التسيير و تحقيق الأهداف الأساسية لنشاطها . و تم في هذا الفصل تقديم نبذة تاريخية عن نشأة و تطور الجامعة، توضيح و تفصيل هيكلها التنظيمي ، عرض تطور أعداد الطلبة و التأطير البيداغوجي و الإداري و مختلف الهياكل ، عرض واقع تطور ميزانية

التسيير ، و من ثم تمت محاولة التقييم و الكشف على مجالات الإصلاح و مدى إمكانية تطبيق بعض معالم التسيير العمومي الجديد على تسيير الجامعة ، و قد تمت هذه الدراسة من خلال استخدام بعض أدوات التحليل و جمع البيانات أهمها تحليل البيانات المقابلة و الملاحظة .

و قد سمحت هذه الدراسة بالوصول إلى مجموعة من النتائج و الملاحظات حاولنا من خلالها تحديد مدى أهمية و إمكانية تطبيق مبادئ التسيير العمومي الجديد على الجامعة و تمت صياغة ذلك في شكل توصيات بهدف المساهمة في الزيادة من كفاءة و فعالية تسيير الجامعة وفقا لما جاء به التسيير العمومي الجديد .